أخبار الخليج
العدد (17459) - السنة الخمسون - السبت 21 رجب 1447هـ - 10 يناير 2026م
www.akhbar-alkhaleej.com

«قانون الغاب».. صراع البقاء وغياب الأخلاق

«قانون الغاب» مصطلح يحمل دلالات سلبية قوية، وهو ليس قانوناً بالمعنى القانوني، بل استعارة مجازية تصف حالة من الفوضى والصراع حيث القوة هي العامل الحاسم، والضعيف يُفترس... حالة جوهرها صراع البقاء وغياب الأخلاق، وهو مفهوم مرفوض في المجتمعات الإنسانية والبشرية التي طورت أنظمة أخلاقية وقانونية لتجاوز هذا «القانون».

ويُستخدم «قانون الغاب» كمصطلح نقدي لوصف البيئات التي تختفي فيها القيم الأخلاقية والعدالة، وتعريفه المفاهيمي يصف نظاماً افتراضياً أو واقعياً تسوده الفردية والهمجية، حيث «الغاية تبرر الوسيلة»، ولا مكان للأخلاق أو الرحمة؛ وحيث «البقاء للأقوى» جسدياً أو مالياً أو نفوذاً؛ وحيث الضعيف فريسة لا مكان له ولا حقوق؛ وحيث السيطرة بالقوة هي القانون الوحيد المعترف به، مع غياب السلطة الراعية التي تضمن الحقوق وتنظم العلاقات.

من أسوأ الأمثلة التطبيقية على مفهوم «قانون الغاب» في الحياة الواقعية هو: 1- «الرأسمالية المتوحشة»؛ حيث تنعدم الرقابة وتستغل الشركات الكبرى العمال والمستهلكين من دون رحمة. 2- الصراعات السياسية الدولية، وبالأخص سياسة القوة التي تُحدد الحق، من دون احترام للقانون الدولي. 3- بعض بيئات العمل السامة، حيث ينتشر الدهاء والانتهازية والصراع الداخلي على المناصب؛ إضافة إلى 4- المجتمعات المنهارة خلال الحروب الأهلية أو انهيار الدولة، حيث تظهر المليشيات وتنهار الحماية القانونية.

يُستخدم مصطلح «قانون الغاب» غالباً كوصف سلبي وتحذيري للإشارة إلى ما يجب تجنبه في بناء المجتمعات، وإلى أهمية سيادة القانون والعدالة الاجتماعية؛ وإلى ضرورة الحضارة والأخلاق كسياج ضد العودة إلى الهمجية.

«قانون الغاب» هو نقيض الحضارة الإنسانية، ووجوده الحقيقي في المجتمعات البشرية يعد مؤشراً على المرض الاجتماعي والانهيار الأخلاقي... وظهور هذا المصطلح يدق ناقوس الخطر من عواقب غياب العدالة والرحمة والقانون.

طوّرَ الإنسان القوانين والمؤسسات والأخلاق ليخرج من «غابة» الصراع الطبيعي إلى فضاء المجتمع المتحضر، فهل يا ترى بدأت عقارب الزمن ترجع إلى الوراء؟

التحليل الموضوعي من منظور القانون الدولي والأخلاقي

لفهم آليات وأعراف «قانون الغاب»، من دون انحياز عاطفي، نحاول هنا تعريف المفاهيم القانونية والأخلاقية لحالات اعتماد دول قوية على القوة في سعيها لغزو واحتلال دول أضعف منها، ولخطط رؤساء دول، من أجل نهب ثرواتها.

من منظور القانون الدولي والأخلاقي ومفاهيم العدالة والسلطة، ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، تعد هذه الحالات جريمة ضد السلام، وانتهاكا لميثاق الأمم المتحدة، واحتلالا غير شرعي، وانتهاكا للحصانة الدبلوماسية والسيادية، أما نهب الموارد الثروات فيشكل جرائم حرب... ولكل هذه الأوصاف مواد ونصوص موثقة في المعاهدات الدولية ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة التي نشأت المنظمة على قواعدها.

> «قانون الغاب» هو نقيض الحضارة الإنسانية

> لربما سيكتب التاريخ عن القرن الواحد والعشرين أنه الأكثر تشوهاً بسلوك «قانون الغاب» الهمجي

○ بقلم:
سميرة بن رجب.

وفي الجانب الأهم الذي لا يتم الحديث عنه فإن اختلاق ذرائع كاذبة لتبرير جميع هذه الجرائم يمثل انتهاكاً لمبدأ حُسن النية في العلاقات الدولية.

ومن منظور التحليل السياسي فإن كل هذا السلوك يعتبر إمبريالية جديدة، تعتمد على استخدام القوة العسكرية للتوسع الجيوسياسي والهيمنة الاقتصادية تحت شعارات زائفة؛ مثل «نشر الديمقراطية» أو «مكافحة الإرهاب أو جرائم نشر المخدرات»؛ ويُعتبر استعمارا مُقَنَّع، إذ تحل القواعد العسكرية والشركات متعددة الجنسيات محل الإدارة الاستعمارية التقليدية؛ ويعتبر اقتصاد نهب، حيث يتم تحويل اقتصاد الدولة المحتلة إلى هيكل تابع يخدم اقتصاد الدولة الغازية.

الآليات المستخدمة في تبرير الغزو

تبدأ الآليات بصناعة الذرائع، مثل اتهامات بالدكتاتورية، وبأسلحة دمار شامل وهمية، وحماية حقوق الإنسان انتقائياً، والدعوة إلى التدخل من فصائل محلية هامشية، ومكافحة تهديدات أمنية مبالغ فيها... وتشمل تلك الآليات حرب المعلومات، التي يستخدم فيها الإعلام لغسل الأدمغة وإخفاء الحقائق، إضافة إلى تفعيل التحالفات بهدف شرعنة العمل عبر منظمات دولية تحت سيطرة الدولة الغازية.

«قانون الغاب».. العواقب والتداعيات

لربما سيكتب التاريخ عن القرن الواحد والعشرين أنه الأكثر تشوهاً بسلوك «قانون الغاب» الهمجي ضد دول ذنبها الوحيد أنها تملك ثراءً طبيعياً لا تملكه دول غيرها، وقد عاصرت أجيالنا جميع تداعياته التي شملت خسائر بشرية، وتشريدا، وتدمير البنى التحتية، وخسائر سياسية تبدأ بتفكيك الدولة وضعف سيادتها، وتنتهي بظهور الفوضى والاضطرابات المدمرة، مروراً باستنزاف اقتصادي لتلك الدول وتدمير ممنهج للبنية التحتية للدولة ومواردها، وقطاعاتها الإنتاجية المحلية.

ولربما تكون العواقب الاجتماعية هي الأخطر والأطول تأثيراً على المجتمعات التي يدخلها الغازي، إذ يبدأ بتمزيق النسيج الاجتماعي، ونشر الكراهية والعنف، بمبدأ «فرّق تسد».

قانون الغاب يعمّق أزمة النظام الدول

إن سلوك «قانون الغاب» يمثل أعلى مستويات الانحدار الأخلاقي في العلاقات الدولية، ويعكس عودة إلى الهمجية بثوب عصري، مع استخدام التكنولوجيا الحديثة والدعاية لتلميع القرصنة الدولية. وإن ممارسة هذه الشريعة المتوحشة تعد دليلاً على أزمة النظام الدولي وهشاشته أمام مصالح القوى الكبرى، وتذكرنا بأن الحضارة الإنسانية مازالت هشة أمام نزعات الهيمنة والجشع.

هذا السلوك هو ناقوس موت للنظام الدولي متعدد الأطراف، ويعيد العالم إلى زمن الحقبة الاستعمارية حيث كانت الدول القوية تقبض على زعماء المستعمرات وتقدمهم لمحاكمات هزلية. الفارق اليوم أن المجتمع الدولي لديه أدوات قانونية وأخلاقية لوصف هذه الأفعال بأسمائها الحقيقية، وهي: جرائم دولية.

إن «قانون الغاب» الذي يُمارس لخطف الدول وخطف وأسر قادتها لتحاكمهم في محاكمات صورية يمثل الذروة الخطيرة في هيمنة القوة على القانون، حيث لا تكتفي الدولة القوية باحتلال الأرض ونهب الثروات، بل تختطف الشرعية القضائية نفسها وتجعلها غطاءً لتصفية الخصوم السياسيين. هو تَحَوّل من الاستعمار التقليدي إلى استعمار قضائي وأخلاقي، حيث تُفرض رواية المنتصر كحقيقة قضائية.

هذا الوصف ليس مجرد تحليل سياسي، بل هو تقييم أخلاقي وقانوني لإحدى أكبر المظالم في عصرنا، التي ستُحاكمها الأجيال القادمة كما حاكمت جرائم الاستعمار القديم.

sr@sameerarajab.net

الصندوق العالمي للآثار يعلن فتح باب الترشيحات لقائمة المراقبة لعام 2027

أعلن الصندوق العالمي للآثار فتح باب الترشيحات لقائمة المراقبة لعام 2027م، الذي يعمل على تحديد 25 موقعًا تراثيًا حول العالم تحتاج إلى اهتمام عاجل، ويوفر لها الظهور الإعلامي، والإرشاد من الخبراء وفرص التمويل، وذلك بهدف مساعدة المجتمعات على حماية المواقع ذات الأهمية.

وذكر الصندوق في بيان له أمس أنه كل عامين، من خلال عملية ترشيح مفتوحة، يقوم صندوق العالمي للآثار بإلقاء الضوء على الأماكن التي يمكن أن تؤدي فيها جهود الحفاظ إلى تغييرات نوعية، سواء عبر مواجهة تهديدات عاجلة لهذه المواقع، أو تلبية احتياجات المجتمعات المحيطة بها، أو تقديم حلول مبتكرة للتحديات العالمية التي تتعرض لها.

وعلى مدى الثلاثين عامًا الماضية أسهم البرنامج بأكثر من 125 مليون دولار في مشاريع شملت ما يقرب من 350 موقعًا حول العالم، كما ساعدت مكانة البرنامج وانتشاره المجتمعات المحلية على حشد ما يزيد على 300 مليون دولار من مصادر أخرى.

ويسرّ الصندوق العالمي للآثار هذا العام إعلان شريك رئيس للقائمة هي شركة آكسا، التي ستوفّر تمويلًا تأسيسيًا لمشاريع الحفاظ على التراث في عدد مختار من مواقع القائمة.

ويمكن لأي شخص أو مؤسسة أو بلدية أو جمعية ترشيح موقع تراثي للانضمام إلى القائمة اعتبارًا من الآن حتى 20 مارس 2026.

وللاطلاع على الإرشادات والمزيد من المعلومات وتقديم الطلب يمكن زيارة الموقع الإلكتروني: https://www.wmf.org/watch-nominate.

وعكست الترشيحات الناجحة من الدورات السابقة العديد من القضايا المشتركة التي تؤثر على التراث حول العالم، مثل: الحاجة إلى المرونة في مواجهة الكوارث الطبيعية، ودور التراث في دعم التعافي بعد النزاعات والحروب، والآثار المعقدة للسياحة على مواقع التراث، والضرورة المتزايدة للتكيف مع تغيّر المناخ. وفي هذه الدورة من البرنامج يسعى الصندوق إلى مواصلة هذا الحوار العالمي من خلال إلقاء الضوء على أهم التحديات التي تواجه التراث والمجتمعات اليوم، وعلى القوة التي يمتلكها العمل المحلي لبناء مستقبل أكثر مرونة وشمولية واستدامة.

ومن المتوقع أن تُظهر أقوى الترشيحات في هذه الدورة الأهمية الكبيرة للأماكن التراثية داخل المجتمعات المحيطة بها، بالإضافة إلى صلتها بالمشهد العالمي التراثي، مع التركيز على كيفية إلهام الجهود المحلية للتغيير الأوسع.

أسرة الأدباء والكتاب تشارك في المنتدى الثقافي الخليجي-الأوروبي الثاني بالدوحة

تشارك أسرة الأدباء والكتاب البحرينية في المنتدى الثقافي الخليجي-الأوروبي الثاني، الذي تستضيفه دولة قطر بتنظيم من مؤسسة الحي الثقافي كتارا، خلال الفترة من 9 إلى 12 يناير 2026، بمشاركة وفود من المؤسسات الأدبية والثقافية في دول مجلس التعاون الخليجي.

ويمثل أسرة الأدباء والكتاب وفد ثقافي يضم كلاً من الدكتور الشاعر راشد نجم، والدكتورة الكاتبة صفاء إبراهيم العلوي، والدكتورة الشاعرة نبيلة زباري.

وسيشهد المنتدى تقديم الدكتور الشاعر راشد نجم قراءات مختارة لقصائد لشعراء بحرينيين، فيما تقدم الدكتورة نبيلة زباري قصائد شعرية، وتشارك الدكتورة صفاء إبراهيم العلوي بورقة عمل علمية بعنوان: «المشابهات الثقافية العربية وأثرها في المجتمع الأندلسي»، تتناول فيها أبعاد التداخل الثقافي العربي وأثره في تشكيل البنية الاجتماعية والفكرية للأندلس.

وتأتي هذه المشاركة في إطار حرص أسرة الأدباء والكتاب البحرينية على تعزيز الحضور الثقافي الخليجي في المحافل الدولية، ودعم الحوار الثقافي بين الخليج وأوروبا، وإبراز المنجز الأدبي والفكري البحريني على المستويين الإقليمي والدولي.

المؤسسة الملكية للأعمال الإنسانية
Royal Humanitarian Foundation

مناقصة عامة

تعلن المؤسسة الملكية للأعمال الإنسانية عن طرح المناقصة العامة التالية:

موضوع المناقصة	رقم المناقصة	قيمة الضمان الابتدائي	قيمة وثائق المناقصة	الموعد النهائي لتقديم العطاءات		
				اليوم	التاريخ	الوقت
• MALE & LADY CLEANER • OFFICE BOYS • HOSTESS • DRIVERS • INDOOR / OUTDOOR PLANTS	RHF/02/2026	%1 من قيمة المناقصة	20 دينار	الخميس	2026/1/22	1:00 PM

• فعلى السادة الراغبين في دخول هذه المناقصة ممن تتوفر لديهم الكفاءة والخبرة اللازمة لهذا النوع من الأعمال المذكورة أعلاه، التفضل باستلام وثائق المناقصة من مقر المؤسسة الملكية للأعمال الإنسانية، الطابق الخامس مبنى رقم 649 طريق رقم 2811 مجمع رقم 428 ضاحية السيف، المنامة، مملكة البحرين، وذلك خلال ساعات الدوام الرسمي اعتبارًا من تاريخ 11 يناير 2026 إلى تاريخ 14 يناير 2026.

• يقدم العطاء في فترة لا تتجاوز الموعد النهائي المشار إليه في الجدول أعلاه، وعلى أن يرفق مع العطاء مبلغ الضمان المشار إليه أعلاه، وذلك في شكل شيك مصدق أو خطاب ضمان مصدق أو بوليصة تأمين من إحدى المؤسسات المالية أو التأمينية المحلية على أن يكون هذا الضمان ساري المفعول طوال مدة سريان العطاء المنصوص عليها في وثائق المناقصة.

كما يجب مراعاة الشروط التالية:

1. تودع العطاءات في الصندوق المخصص لذلك بمكاتب مبنى المؤسسة الملكية للأعمال الإنسانية بالطابق الخامس.
2. ترفق نسخة من شهادة السجل التجاري سارية المفعول، وتكون مشتملة على نشاط موضوع المناقصة.
3. أن يكون العطاء متضمن الأسعار الإجمالية.
4. ضرورة ختم جميع المستندات (الأصلية والمصورة) المقدمة ضمن العطاءات بختم الشركة أو المؤسسة أو الجهة مقدمة العطاء.
5. يعتبر هذا الإعلان مكملاً لوثائق المناقصة.

لمزيد من المعلومات يرجى المراسلة على البريد الإلكتروني التالي tenders@rhf.gov.bh وسيتم الرد على جميع الاستفسارات خلال أربعة أيام من تاريخ نشر هذا الإعلان.

رئيس هيئة الثقافة: التراث الأثري الخليجي ركيزة أساسية من ركائز الهوية الثقافية المشتركة لدول مجلس التعاون

نظّمت هيئة البحرين للثقافة والآثار ندوة آثار الخليج العربي بعنوان «التراث الأثري الخليجي بين الاكتشاف والحفاظ»، وذلك يومي الثلاثاء والأربعاء الموافقين 6 و7 يناير 2026، في متحف البحرين الوطني، بمشاركة نخبة من الباحثين والمختصين في مجال الآثار من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بالتعاون مع الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وبهذه المناسبة أكد الشيخ خليفة بن أحمد بن عبدالله آل خليفة رئيس هيئة البحرين للثقافة والآثار أن استضافة مملكة البحرين هذه الندوة تأتي في إطار إيمانها بأهمية العمل الخليجي المشترك ولا سيما في مجال الآثار، مشيرًا إلى أن التراث الأثري الخليجي يمثل ركيزة أساسية من ركائز الهوية الثقافية المشتركة لدول مجلس التعاون، مؤكدًا حرص المملكة على دعم مثل هذه اللقاءات العلمية التي تسهم في تطوير البحث الأثري والحفاظ على التراث المشترك للأجيال القادمة.

وفي الجلسة الافتتاحية للندوة قدّم الدكتور سلمان أحمد المحاري مدير عام الآثار بهيئة البحرين للثقافة والآثار المحاضرة الأولى، مستعرضًا جهود مملكة البحرين في حفظ وصون وإدارة التراث الأثري، مؤكدًا أهمية التعاون الخليجي والدولي في دعم البحث العلمي وتطوير الرؤى المستقبلية للقطاع الأثري.

وتأتي هذه الندوة، التي تُعقد بشكل دوري في إحدى دول الخليج العربية، تأكيدًا لأهمية العمل الخليجي المشترك في مجال البحث الأثري، وتسليط الضوء على أحدث المكتشفات الأثرية، إلى جانب مناقشة جهود الحفاظ على التراث الأثري، وتوظيف التقنيات الحديثة في توثيق ودراسة وإدارة المواقع الأثرية.

وشهدت الندوة جلسات علمية متخصصة تناولت عددًا من الموضوعات المتعلقة بالاكتشافات الأثرية، وإدارة وصون المواقع، واستخدام التقنيات الرقمية والذكاء الاصطناعي في حفظ التراث.